

بحر يستقبل رئيس سلطة الأراضي ويبحث معه قضايا متعلقة بالأراضي الحكومية



أمينه العام د. نافذ المدهون للتواصل مع سلطة الأراضي لبحث الإشكاليات العالقة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وطالب بحر سلطة الأراضي بمراجعة قرارات الرئاسة بخصوص الأراضي في غزة، مؤكداً على أن المجلس سيعيد عقد جلساته لمناقشة جميع القضايا الوطنية والمشاكل العالقة. إلى ذلك أشار عدد من النواب الذين حضروا الاجتماع إلى أن إجراءات سلطة الأراضي برام الله هدفها عرقلة وتخريب عمل السلطة في غزة، مشددين على ضرورة حل الإشكاليات التي تواجهها السلطة بالسرعة الممكنة.

التشريعي للوصول لحلول مرضية للإشكاليات القائمة حالياً، ملفتاً إلى وجود قرار من مجلس الوزراء بإزالة التعديات التي حدثت بعد العام ٢٠٠٥م، مؤكداً على تمسك سلطة الأراضي بالعمل وفقاً لهذا القرار، وشدد على ضرورة إيجاد حلقة وصل بين سلطة الأراضي والتشريعي بشكل دائم ومتواصل لحل أي إشكاليات قد تظهر. من جهته شدد د. بحر على ضرورة معالجة كل حالة بحالتها من أصحاب المنازل المتعدية ودراسة كل ملف بمفرده، مشيراً إلى أن المجلس التشريعي سيقوم بتكليف

استقبل د أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة رئيس سلطة الأراضي في غزة م. إبراهيم رضوان بحضور النواب جمال نصار، وإسماعيل الأشقر، وهدى نعيم، لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بالأراضي الحكومية. واستعرض رضوان الإشكاليات والتعديات على الأراضي الحكومية، مؤكداً على أنه وجد تعاون من جميع الجهات لحل مشاكل الأراضي الحكومية وتعديات المواطنين عليها. ونوه إلى أنه على تواصل دائم مع نواب

النائب أبو راس: طالبنا الحكومة منذ تشكيلها بإدراج احتياجات القطاع ضمن الموازنة

3

نواب الضفة يتضامنون مع الطلاب المعتصمين رفضاً للاعتقال السياسي

3

برلمانيون : تغول السلطة التنفيذية والثقافة الحزبية والانقسام والحصار من أبرز التحديات أمام إرساء مفاهيم الحكم الرشيد

7-6



النائب النجار: مستشفيات القطاع على وشك الانهيار، وآلاف الحالات المرضية بحاجة للسفر للعلاج بالخارج

4



النائب القرعاوي: قيادة رام الله منعزلة ولا تعيش هموم الشعب الفلسطيني

2

النواب المختطفين في سجون الاحتلال هم الأكبر سناً ويعانون المرض

النائب قرعاوي: الأوضاع في الضفة من سيء إلى أسوأ

افعل شيء.

السلطة تتخبط

وأضاف القرعاوي: "كانت حركة حماس تحديدا تعاني في الفترة الماضية من قمع أجهزة السلطة، لكن الآن الضغط والهم والغم يصيب كافة شرائح المجتمع دون استثناء، فهنا في الضفة لا تسمع الا الانتقاد والسب والشتم للأسف الشديد، ولا يوجد حل في أي مشكلة كانت، السلطة غير موفقة في حل أي مشكلة في موضوع اقتصادي أو اجتماعي، أنا أسكن في مخيم وجئت وجدت مشكلة في موضوع الكهرباء والناس نزلت احتجت في الشارع، بسبب انقطاع الكهرباء فجاءت الأجهزة الأمنية وقمعت الناس وأوقعت أكثر من ٣٥ جريح، غير المعتقلين، هذه قضية من القضايا، إضافة للوضع السياسي المهترئ، كل هذا ينعكس بشكل سلبي على الواقع الفلسطيني، والان التخبط في داخل السلطة والمشكلات والخلافات تطفو على السطح، وإقالة محافظ طولكرم هو مثل من الأمثلة".

القيادة منعزلة

وحول ممارسات الاحتلال بعد توقيع ميثاق روما، علق بالقول: «الذي كان يدفع نتيجة الضغوطات الاسرائيلية هو المواطن الفلسطيني، الانسان العادي، لأنه عندما يتم حجز أموال الضرائب لا يوجد رواتب، بينما



السلطة أمرين: إما أن تستسلم للمطالب الاسرائيلية وتبقى قيادات السلطة غارقة في الأموال ويأكلوا ويشربوا ولا يتدخلوا في الأمور الأخرى، أو أن تقدم على خطوة قوية، ونتباهو أكثر من مرة قال على السلطة الفلسطينية وعلى عباس أن يصارح شعبه، لماذا يصارح شعبه؟ اذن هناك شيء متفق عليه خارجيا، وأنت (أبو مازن) جئت لحكم ذاتي مفصل امريكي واسرائيليا فقط، والان أنت أمام الحقيقة صارح شعبك أو

الملابس، خاصة الشتوية منها، إضافة إلى منع دخول الأغذية ومعظم الأسرى يتغطون في هذا الشتاء البارد بغطاء واحد فقط.

النواب المختطفين

ويخصوص النواب المختطفين في سجون الاحتلال قال القرعاوي: "النواب هم الأكبر سنا في الأقسام، ويحاولون أداء ما عليهم وما يبخلون بالكلمة والموعظة والدروس والتوعية، لكن حقيقة هناك أوضاع صحية صعبة، لأن كل نائب من النواب له ملف صحي، ويعاني من أمراض أقلها الكوليسترول وآخرها الضغط والسكري، ومنهم النواب: داود أبو سير، حسني البوريني، عبد الرحمن زيدان، ورياض رداد، كلهم يتناولون الأدوية، ونوه إلى أن أسرى مجدو تحديدا مقطوعين عن العالم الخارجي، وما يعلمونه من الأخبار هو فقط ما تقدمه وجهة النظر الاسرائيلية.

أحوال الضفة

وحول الفشل الأخير للسلطة في مجلس الأمن أكد القرعاوي أن الناس في الضفة أصبحت لا تبالي ولا تسأل بل وتتندر على فلان وفلان، وأصبح القائمون على الأمر مثل عريقات وغيره مثار للسخرية والنكته. وأضاف: "الآن كل خطوات السلطة عبارة عن تراجعات وفي المحصلة النهائية أمام

أكد النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل فتحي القرعاوي والمفرج عنه من سجون الاحتلال مؤخرا أن الأوضاع في الضفة الغربية من سيء إلى أسوأ. وأشار في تصريح للبرلمان إلى أن النواب المختطفين في سجون الاحتلال هم الأكبر سناً بين المعتقلين ويعانون من أمراض متعددة.

هجمة على الأسرى

وحول أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال نوه النائب القرعاوي إلى أن "الأسرى يتعرضون لهجمة شرسة خاصة أسرى حماس تحديدا الذين يواجهون كثير من العقوبات، والتي تتضمن تقليص الزيارات، وتجزأة الكنتينة، وأمور أخرى مثل عدم وجود تصاريح زيارة بشكل دائم خاصة للأمهات والزوجات، والأطفال الذين يزوروا يزورون لمرة واحدة، والزيارات للأسير الإداري كانت كل أسبوعين أصبحت كل شهر، وللأسير المحكوم كانت كل شهر أصبحت كل شهرين، إضافة لإشكالات وتباطؤ في تلبية المطالب، والفضائيات موجودة في بقية الأقسام حوالي ١٢ فضائية، بينما في أقسام أسرى حماس ثلاث فضائيات اثنان منها عبر يتيان والثالثة هي قناة العربية".

وأشار إلى عدم سماح إدارة السجون بإدخال

اختارتها مجلة أمريكية على أنها الأكثر تأثيرا في الشرق الأوسط

د. بحريكرم الطالبة الغزية فرح بكر



وهذا له أثر كبير في الرأي العام الغربي والدولي ومساندته للقضية الفلسطينية". كما دعا جميع أبناء شعبنا إلى تفعيل دور الإعلام الجديد في خدمة قضيتنا الفلسطينية، ومخاطبة الرأي العام الغربي لدعم ومساندة حقوق شعبنا، وكشف جرائم الاحتلال بحق الأطفال والنساء". وكانت الطالبة بكر قد نقلت تفاصيل الحرب الأخيرة على قطاع غزة عبر تويتر وبلغ عدد المتابعين لصفحتها ربع مليون شخص.

والكبير الذي قامت به الطالبة بكر خلال الحرب من خلال تغريداتها للعالم الغربي باللغة الانجليزية، وما قامت به من إيصال رسالة فلسطين لكل العالم. وأشاد د. بحر بدور جميع العالمين في الإعلام الجديد، مبينا أن له دور كبير في فضح جرائم الاحتلال، وكشف زيف الدعاية الصهيونية التي تدعي الحضارة والديمقراطية، وقال: "إن ناشطي الإعلام الجديد كشفوا جرائم الاحتلال للعالم بالصوت والصورة بجهود ذاتية وشخصية،

كرم الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإناية الطالبة فرح باسل بكر ١٦ عاما من سكان مدينة غزة، في مكتبه، بحضور النواب: صلاح البردويل، جمال نصار، وهدي نعيم. وقد تم اختيار الطالبة بكر في قائمة مجلة فورين بوليسي الأمريكية السنوية ضمن الشخصيات المائة الأكثر تأثيرا في الشرق الأوسط المنتمين إلى عالم الفن والمال والأعمال. من جهته ثمن د. بحر الدور المتميز

في تصريح خاص للبرلمان

النائب عدوان: مشكلة الكهرباء سياسية

وأبواب غزة مفتوحة لحكومة التوافق



أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان أن مشكلة الكهرباء استخدمت كسلاح سياسي لمحاولة تشديد الحصار على قطاع غزة، وذلك بحرمان أهلنا من الكهرباء والتضييق على المواطن، وهي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وتشكل عامل ضغط كبير على المواطن لكونها من ضرورات الحياة.

وحول صلاحيات التشريعي في الرقابة على أموال الاعمار قال عدوان في تصريح للبرلمان أن الحكومة لم تأخذ ثقة من التشريعي، وهناك سياسة في رام الله لتجميد عمل المجلس في هذه المرحلة، وهناك سياسة متعمدة لإضعاف المجلس وشل قدرته لأن يكون ممثلا للشعب ومتابعا لمصالحه والحكومة الآن لا يتابعها احد إلا محمود عباس.

وأشار إلى أن الحكومة مفتوح لها في غزة الأبواب كافة، ومطلوب منها استلام مهامها كاملة، مضيفاً «الزيارات السابقة لوزراء الحكومة تؤكد أن الباب مفتوح لها لممارسة مهامها في قطاع غزة لكن في كل

مرة عندما تحاول العمل في غزة تضع بعض الاشتراطات والعراقيل وهذا كان واضح من تصريحات ومواقف التي تعتبر متشددة وتجعل المجتمع الفلسطيني وحركة حماس مستفزة، وبالتالي الحكومة يبدو هناك قيود سياسية عليها فهي لا تنطلق تجاه اخذ مواقعها المفترضة».

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

في ذكرى استشهاد العياش

اعتقال نجله

براء... عار على أجهزة عباس

حين تتكاثر في سمائنا سحب المهانة والانكسار، وتتراكم في ساحتنا موجات الانهزام النفسي وخنوع العزم والإرادة، يهين الله لهذا الشعب الصامد المجاهد من ينتشله من وهداة الأحزان ويخلق به في فضاء الهممة والأمل والاستبشار.

ففي هذه الأيام المباركات تحل علينا الذكرى السنوية التاسعة عشر لاستشهاد القائد المهندس يحيى عياش الذي ملأ قلوب و نفوس أبناء شعبنا بالأمل واليقين والثقة بنصر الله تعالى، وأحيا جذوة الجهاد والمقاومة والاستشهاد على أرض فلسطين المباركة من خلال مسيرته الجهادية المشرقة التي زلزل فيها كيان العدو الصهيوني وحطم نظرية الأمن الصهيوني وأذاق فيها بني صهيون ويلات العمليات الاستشهادية البطولية التي رفعت راية الله ولواء الجهاد في كل بقعة من بقاع فلسطين المقدسة.

لن أنسى ما حبيت تلك اللحظات التي أعقبت استقبالي نبأ استشهاد المهندس يحيى عياش، فقد نزل علينا الخبر كالصاعقة لتمرّ علينا بعد ذلك الدقائق والساعات ثقيلة ثقل الجبال الرواس، إلى أن حان موعد تشييع الجثمان الطاهر من مسجد فلسطين. وهناك، أمام الجثمان المسجى في مسجد فلسطين الذي تلفه راية التوحيد «لا إله إلا الله محمد رسول الله» لا زلت أذكر عشرات الآلاف وهم يتدافعون داخل المسجد رغبة في الوصول إلى جثمان الشهيد لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة على حبيبهم وحبیب الملايين الذي أفنى عمره وزهرة شبابه وأيامه في سبيل الله ونصرة لفلسطين وشعبها المضطهد وقضيتها العادلة.

وفي طي الذاكرة الكثير الكثير من المشاهد المؤثرة التي رافقت تشييع جثمان الشهيد إلى مقبرة الشهداء شرق مدينة غزة، ففي السيارة التي أقلتنا ضمن موكب التشييع كان يجلس القائد المجاهد حسن سلامة بالإضافة إلى زوجة الشهيد يحيى عياش وابنه «براء» الذي لم يكد يبلغ عمره الشهرين في ذلك الوقت، وهناك لم يتمالك المجاهد الكبير حسن سلامة نفسه إذ قال لي: «والله يا أخ أبو أكرم لأنتم من الصهاينة المجرمين شر انتقام، وإن غدا لناظره قريب».

نزلت تلك الكلمات المباركات التي صدرت عن مجاهد كبير، نحسب فيه الصدق والإخلاص ولا نزكيه على الله، على نفوسنا بردا وسلاما، وأشعرتنا أن يد الله التي تحرك المجاهدين تعمل في الخفاء، وأن الله ناصر عباده الصادقين ولو بعد حين. وبعد أربعين يوما أوفى المجاهد حسن سلامة بوعده، صادقا مع الله ومع أبناء شعبه، ليدك عروش الصهاينة في عقر دارهم ويجندل منهم العشرات في سلسلة عمليات سجلها التاريخ المعاصر بمداد من ذهب وأحرف من نور.

ترأت أمامي تلك المشاهد المباركة في سياق عصف الذكريات التي حملتها الأيام الخوالي، على إيقاع الخبر المفجع الذي حملته وسائل الإعلام من الضفة الغربية، والذي شهد قيام جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية باعتقال «براء» نجل الشهيد يحيى عياش، الذي لم يتجاوز عمره الشهرين حين استشهاد والده، وقد مضى على عمره اليوم تسعة عشر عاما، وذلك ليلة ذكرى استشهاد والده رحمه الله، وكاننا اليوم نعيش فصلا تراجيديا ومشهدا مؤلما من فصول ومشاهد الأثم والمعاناة التي يعيشها شعبنا، والتي تلعب فيها السلطة والاحتلال دورا تكامليا في وجه المقاومة ورجالها الميامين.

ما الذي يُجبر أجهزة أمن السلطة على القيام بمثل هذا الصنيع المشين الذي تاباه كل الأعراف الوطنية والقيم الأخلاقية؟! وما المبرر الذي اتكأت عليه لاعتقال «براء عياش» وإهانته وتضييق الخناق عليه؟! هل هو الانتقام التاريخي من والده الشهيد «يحيى عياش»؟! وهل فعل الشهيد المهندس يحيى عياش رحمه الله ما يستوجب منه الانتقام؟!!

لقد شكلت الأعمال الجهادية والممارسات البطولية للشهيد يحيى عياش منارة كبرى في تاريخ شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، ولن يضير تلك المسيرة المشرقة التي رفعت راية الله ولواء الجهاد والمقاومة والاستشهاد تطاول الحاقدين وسفاسف الصغار الذين تضاءلت في قلوبهم وعقولهم قيمة الأوطان، وحلت بدلا منها الأحقاد والأضغان وتشويه المجاهدين والسعي لإرضاء الاحتلال في إطار سياسة التنسيق الأمني المشؤوم.

إن السيد محمود عباس، وقيادة السلطة وحركة فتح، مطالبة اليوم بتوضيح موقفها مما يجري من سلوك بائس وإساءات بالغة وتصرفات مشينة بحق عائلة الشهيد يحيى عياش، وتقديم الاعتذار الفوري حول اعتقال «براء» نجل الشهيد، والعمل على تكريم هذه العائلة المجاهدة التي قدمت الكثير خدمة لدينها ووطنها وقضيتها، وتحملت الكثير من العنت والمشاق والتضحيات في مرحلة ما قبل استشهاد ابنها «الشهيد يحيى عياش»، ومرحلة ما بعد استشهاد طيلة العقدين الماضيين.

سلام لروح الطاهرة أيها المهندس الشهيد في أعلى عليين بإذن الله، مع الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا، وسلام لأبناء شعبنا الصامدين الذين يضربون اليوم أعظم الأمثلة في الصبر والصمود والتضحية في وجه المحن والحصار والعدوان والتضحيات.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس يعلمون»

طالب الحكومة بعدم تجاوز القانون الأساسي

النائب أبو راس: إدراج بلديات القطاع

في موازنة السلطة للعام الحالي خطوة في الاتجاه الصحيح



المطلب الأساسي والأول لتصبح الحكومة شرعية، وأضاف: "نحن كنواب نتعامل مع الحكومة على أنها حكومة أمر واقع مفروضة علينا فرض ولا نتعامل معها على أنها حكومة قانونية، لأنها حكومة أمر واقع يجب أن تبدي حسن نوايا وحسن إدارة، وحتى حسن النوايا ليست موجودة، فتصريحات رئيس الوزراء (المكلف غير القانوني) هي تصريحات توتيريه مزعجة، وكلها للاستهلاك والإعلام ولا أثر لها ولا قيمة على أرض الواقع".

وشدد: "نحن نريد من الحكومة أن تلتزم بالقانون وتخدم المواطن بالعدالة والكرامة الإنسانية، وهذا الأمر لم نجده ولم نراه حتى اللحظة، وبالنسبة لقضية أن هناك حكومة قائمة في غزة، فلنتساءل عن الضفة؟، إذا كانت هناك حكومة لحماس في غزة، فهل الحكومة في الضفة هي حكومة فتح؟، إذا كانوا يقولون داخلية حماس في غزة، فهل هناك داخلية لفتح في رام الله، بشكل واضح أقول كل المؤشرات تؤكد أنها حكومة فتح، اعتقال الناس، ومنع الفعاليات، واعتقال نجل الشهيد يحيى عياش، أخيرا، كل المؤشرات تقول أن الممارسات تخدم الاحتلال في الضفة الغربية".

وختم بالقول: "على الحكومة أن تتعامل بشكل وطني وشفاف ونزيه حتى يحكم عليها المجتمع الفلسطيني أولا وأخيرا لأنها حكومة لكل الفلسطيني، وليست حكومة حزب أو فصيل".

الكبرى التي تهم جميع المواطنين ولها انعكاس على حياة المواطنين كإعادة الأعمار وادخال مواد البناء، وفتح المعابر والتسهيل من حركة المواطنين والسفر، فهذه عباس يريد خنق المواطن الفلسطيني فيها لتنفيذ مآرب حزبية وسياسية تخدم الاحتلال، هذا هو الوضع حاليا، وسنحكم على الواقع من خلال الأيام القادمة ومن خلال النتائج على الأرض".

تجاوز القانون الأساسي

وأشار أبو راس إلى أن حكومة التوافق تهمل القانون الأساسي تماما، وأن هناك تجاوز وقفز على جميع القوانين الموجودة في القانون الأساسي، "فعلى سبيل المثال عقد مؤتمر للهيئات المحلية وهي البلديات في غياب لجنة الحكم المحلي من المجلس التشريعي، ما قيمة هذا المؤتمر وماذا سترتب عليه، حتى ممارستهم في الضفة الغربية غير قانونية لأنه لا يشرف عليها المجلس التشريعي وليست تحت الرقابة والمساءلة، والاستجواب، ولأنهم لم يحصلوا على الثقة من المجلس التشريعي كحكومة، وبالتالي كل هذه الممارسات خارج إطار القانون".

استعدادات جيدة

وحول استعدادات بلديات القطاع للمنخفض الجوي الذي تمر به الأراضي الفلسطينية، أكد أبو راس على تواصل لجنة الحكم المحلي مع البلديات في كل أزمة يمر بها القطاع، وقال: "تواصلنا مع البلديات الرئيسية في الجنوب وفي الوسطى والشمال وغزة، وحاولنا الاطمئنان على وضع البلديات وهناك استعدادات جيدة ولكن كله حسب الامكانيات، هم يقولون أننا على استعداد جاهزية حسب الامكانيات وهم يبدلون قصارى جهدهم، ويحتاجون إلى المزيد من الدعم والامكانيات والآلات الضخمة من أجل القيام بالواجب هم يحتاجون هذا والجميع يعلم أن البلديات بحاجة إلى الدعم وإلى الأموال، فبعض البلديات لم يتقاضى فيها الموظفون رواتب منذ أشهر".

حكومة الأمر واقع

وطالب أبو راس حكومة التوافق بفتح صفحات القانون الأساسي والتعرف كل البنود والعمل على تنفيذها وتطبيقها، مشيرا إلى أن هذا هو

أكد مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي النائب د. مروان أبو راس أن إدراج بلديات قطاع غزة ضمن الموازنة العامة للسلطة هي خطوة في الاتجاه الصحيح، وقال في تصريحات خاصة "لبرلمان" هذا مطلب لنا من البداية، وكذلك سائر المؤسسات كوزارة الصحة والتعليم وغيرها يجب أن تدرج جميعا في موازنة السلطة.

وتساءل أبو راس: "لكن كيف تم وضع نفقات البلديات ضمن الموازنة، إذ أنه تم اقرار الموازنة قبل عدة شهور، فهل كانت البلديات ضمن الموازنة سابقا، أم تمت اضافتها الآن بناء على لقاء وزير الحكم المحلي في حكومة التوافق برؤساء البلديات في غزة؟".

وأضاف: "نحن في المجلس التشريعي الأمر بالنسبة إلينا ملتبس فهي موازنة غير قانونية من الأساس لأنها لم تعرض على المجلس التشريعي، ثانيا كيف تم اضافة البلديات في هذه الموازنة، لأنه قانونيا لا يجوز اضافة أي بند على الموازنة دون موافقة المجلس التشريعي، وبمبررات من الجهة التي تريد اضافة هذا البند، لكن على ما يبدو العمل كله في إطار غير قانوني".

وحول كيفية اضافة نفقات البلديات للموازنة أشار أبو راس إلى أنه من المهم التعرف على احتياجات البلديات من الناحية العملية وتقدير موازنتها للعام القادم، وفق أصول العمل الإداري السليم، كل بلدية يعرف ما احتياجاتها ونفقاتها بدراسة وخطط واضحة ومهنية، وليست دراسة تقديرية.

نتظر النتائج

وحول التصريحات التي أدلى بها وزراء الحكومة خلال زيارتهم لغزة، علق أبو راس: "لنا أن نحكم على الممارسة والعمل، فوزير الصحة قال نحن نريد أن تكون وزارة الصحة نموذجا للوحدة الوطنية فهذا أمر جيد، ووزير الحكم المحلي صرح بأنه تم أدرج بلديات القطاع ونفقاتها ضمن الموازنة، وأيضا هذا أمر جيد، لكننا علينا أن ننتظر لنرى العمل والنتائج على أرض الواقع".

وأضاف: "قد يكون هناك تنفيسات على أرض الواقع لبعض الملفات، أما بالنسبة للضحايا

لدى زيارتهم جامعتي بيرزيت والقدس

نواب الضفة يطالبون بإنهاء ظاهرة

الاعتقال السياسي، ويعلنون التضامن مع المعتصمين

لإكمال دراستهم، وتحييد الجامعات عن المناكفات السياسية، لتكون كما عودتنا منابر للتعبير عن الرأي والديمقراطية، ولتخريج القادة والأبطال. يذكر أن العديد من الطلاب الجامعيين الذين أمضوا فترات مختلفة في سجون الاحتلال، وعانوا من الاعتقال والملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية بالضفة ينفذون اعتصاما مفتوحا في جامعتي بيرزيت والقدس احتجاجا على الاعتقال السياسي.

خاصة وأنهم يقومون بدور نقابي داخل الجامعات فقط، ومن حقهم إكمال دراستهم في أجواء مريحة، بعيدا عن أي مضايقات، أو انتهاك لحقهم في التعبير عن الرأي، أو ممارسة العمل النقابي والأنشطة الطلابية.

وعبر النواب عن تضامنهم مع الطلاب المعتصمين، وطالبوا بإيقاف الملاحقة بحقهم، ووقف سياسة الباب الدوار من قبل الأجهزة الأمنية، مؤكدين على ضرورة حماية هؤلاء الطلاب

زار وفد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية، جامعتي بيرزيت والقدس، والتقىوا بالطلاب المعتصمين هناك رفضا للاعتقال السياسي، للتعبير عن تضامنهم معهم، ووقوفهم إلى جانبهم. وضم الوفد كلا من النواب: محمود مصلح، ابراهيم دحبور، أحمد مبارك، خالد سعيد، أنور الزبون، خالد طافش، ومحمود الخطيب. وأكد النواب على رفضهم لسياسة ملاحقة الطلاب المستمرة منذ ٧ سنوات،

في حوار مع «البرلمان» :

النائب النجار: الطواقم الطبية على رأس عملها

وتعمل بانتظام رغم عدم تلقيها رواتب منذ أشهر، والإضراب حق مشروع

الهامش الممنوح لوزير الصحة بسيط جداً، وتحركاته مضبوطة بقرار سياسي، والحلول التي قدمها في زيارته مؤقتة وليست مستمرة هناك أكثر من 3000 حالة بانتظار فتح معبر رفح للسفر للعلاج بالخارج، وما يلاقيه المرضى خلال سفرهم لتلقي العلاج شيء مزعج للغاية

الواقع الطبي المرير في مستشفيات القطاع لم يعد الأكثر تأثيراً، والأشد خطورة على المواطنين، التشريعي النائب د. خميس النجار وأعدت الحوار خافيا على أحد، وأزمات القطاع الصحي هي البرلمان التقت مسئول ملف الصحة بالمجلس التالي:

الأولى وليست قضية سياسية ولكن للأسف وضعت تحت بند السياسة وهذا ما يجعل الأوضاع تتفاقم يوماً بعد يوم.

كرئيس للجنة الصحية بالمجلس التشريعي ما الدور الذي يمكن أن تقوموا به لحل مشكلات القطاع الصحي؟

وظيفة المجلس التشريعي هي سن القوانين ومراقبة أداء الحكومة، وإقرار الموازنة، وموضوع الحصار شيء خارجي وطارئ على العمل البرلماني، لكننا نتعامل مع الظروف القائمة، فعلى سبيل المثال وللأسف الشديد كل يوم يتنقل ويسافر عن طريق معبر بيت حانون أكثر من ألف شخص ذهاب وإياب، ولكن معبر رفح لا يستطيع أحد الدخول والخروج منه، مما يعني أنه حتى الآن أعدائنا يعاملوننا أفضل مما يعاملوننا إخواننا، وهذا شيء يندى له الجبين، ولا يستطيع أن تجد أي مبرر أو عذر لذلك. من ناحية أخرى المجلس التشريعي لا يستطيع أن يقول للأطباء اعملوا أو لشركات الأدوية وردوا أدوية بدون مقابل، ولذلك يجب أن يصحو ضمير هؤلاء الناس الذين يعاملوا أهل قطاع غزة من ناحية سياسية، ويمارسوا كافة أشكال الضغط لمحاولة الحصول على مكاسب سياسية.

وفي الختام نقول هذه قضية إنسانية بحتة، المرضى هم مرضى يحتاجون لعناية طبية وإنسانية واجتماعية، وللأسف من يساعد في فرض الحصار علينا هم الذين من المفروض أن يساعدونا في فك الحصار والخروج من أزماتنا والتخلص منها.

على التحويلات الطبية للخارج؟

المعابر أساسية في انقاذ حياة العديد من المرضى، والان هناك أكثر من ثلاثة آلاف حالة بانتظار فتح معبر رفح للسفر لتلقي العلاج، ومشكلة القطاع الصحي تأتي من أكثر من جانب، باعتبار أن الثلاثة آلاف مريض لو توفرت لهم العلاجات والأجهزة والأدوية اللازمة، وقطع جزء كبير منهم أن يتلقى علاجه داخل غزة، لكن الحصار طال كل مناحي العمل الصحي، فهناك حصار على الأدوية، وقطاع غيار الأجهزة الطبية، وعلى صيانة الأجهزة كذلك، والكهرباء معضلة كبيرة، وبالتالي الخلق الموجود يجعل للمعابر دور أساسي.

الحقيقة أن موضوع التحويلات العلاجية للخارج لا يوجد أمامنا إلا المستشفيات داخل الخط الأخضر ومستشفيات مصر، وما يلاقيه المرضى خلال سفرهم لتلقي العلاج شيء مزعج للغاية ومتعب جداً، وفك الحصار عن غزة هو الحل الأساسي لهذه القضية، هذه قضية إنسانية بالدرجة



الممكنة، انما في حقيقة الأمر أن هامش تحرك الوزير مضبوط بقرار سياسي، وهو نفسه قام بما يمكن القيام به، وأعلم أنه في الأيام القادمة مشكلات وزارة الصحة من نظافة وأدوية ومستلزمات سيكون لها حلول باستثناء قضية رواتب الموظفين التي يعتبرها الوزير قضية سياسية لا دور له بها.

وحسب علمي اجتمع الوزير خلال زيارته مع أركان الوزارة ليس حسب المناصب بل باعتبارها لجان متخصصة لشرح ومعرفة كيفية تخطي هذه المرحلة بحيث لا

يكون هناك أزمة في المستشفيات، وهذا من حيث استمرارية العمل، لكن للأسف ليس هناك جديد فيما يتعلق بقضية الموظفين ورواتبهم.

في ظل عدم وجود أفق لحل قضية موظفي غزة، هل يمكن أن نشهد إضرابات جديدة للطواقم الطبية في المرحلة القادمة؟

طالما لم يحصل الموظفين على حقوقهم، أتوقع أن يكون هناك إضرابات وربما تكون أوسع وأشمل مما كان في السابق، وأعتبر أن النقابات من حقها

أن تطالب بحقوقها وحقوق الموظفين، ومن حقها أن تسلك كل السبل القانونية للحصول على حقوقهم الطبيعية.

ما تقييمك للواقع الصحي في قطاع غزة في المرحلة الحالية؟

في واقع الأمر الوضع الصحي خلال السبعة شهور الماضية حتى الآن هو وضع مزري جداً، ولولا حفظ الله سبحانه وتعالى، ووجود شخصيات مخلصات تعمل بكل جد وإخلاص في القطاع الصحي في غزة، ثم لولا المساعدات التي قدمت لنا من مؤسسات وشخصيات وغير ذلك من الخيرين لكان وضعنا صعب للغاية، ولشهدنا ظروف معقدة في القطاع الصحي.

كيف يؤثر موضوع إغلاق المعابر واستمرار الحصار

يوم أمس كان هناك إضراب شامل للطواقم الطبية في مستشفيات قطاع غزة، وهذا الإضراب أدى لتأجيل ٢٠٠ عملية جراحية كانت مجدولة على قائمة مستشفيات القطاع، برأيك ما تداعيات هذا الإضراب على القطاع الصحي؟

بخصوص إضراب الطواقم الطبية نقول إن هذا الإضراب يأتي ضمن الفعاليات التي يقوم بها الموظفين لاسترداد حقوقهم، وحتى الآن لا يوجد أي أفق أو أي نور يدل على أنهم سوف يتقاضون حقوقهم ورواتبهم، أو مصيرهم من ناحية الإجراءات، وبالتالي كان من حقهم أن يقوموا بأي فعاليات تؤدي للحصول على حقوقهم.

كافة العاملين لم يستلموا رواتب منذ أشهر، والطواقم الطبية على رأس عملها، وتعمل بانتظام، وبكل ما في وسعها، لكن دون أي أمل في حل هذه القضية، وللأسف الشديد هذه القضية هي قضية سياسية بالدرجة الأولى، وأنا تابعت وصول وزير الصحة في الفترة السابقة وعلمت أن هذا الموضوع تمت مناقشته في اجتماعاته كان يقول أنا ليس لي أي دور في هذا الموضوع، وهو موضوع سياسي لا تدخل فيه، وبالتالي الموظفين من حقهم أن يضرّبوا ومن حقهم أن يطالبوا بحقوقهم، فبعضهم لا يملك أجرة الطريق لكي يأتي إلى عمله وبعضهم لا يملك ثمن أن يقوم بالنفقات على أسرته وأولاده، وبعضهم في حالة مزرية جداً، حقاً هم الآن تجوز عليهم أموال الصدقات، وبالتالي من حقهم أن يطالبوا بحقوقهم بالطريقة التي يرونها مناسبة وفق القانون.

والمستشفيات هي جزء من المشكلة، ولا يمكن أن أطالب أحد بأن يعطيني الإنسانية وأنا أسلب منه الإنسانية، فاقد الشيء لا يعطيه، وعامة أي إضراب لا يكون على حساب الحالات الطارئة والحالات الإنسانية المستعجلة، وذلك على أمل أن يتم تسوية لوضعهم، صحيح أن الخدمات تتأثر ولكن ماذا تطلب منهم، هل يستمروا بدون أي فعالية بدون أي إضراب ويعيشوا أو لا يعيشوا، هذا لا يمكن.

وزير الصحة قدم إلى قطاع غزة قبل أيام واجتمع مع أركان الوزارة، وهذا الموضوع تم بعد سبعة أشهر من تشكيل الحكومة، حسب علمكم هل أفضى هذا الاجتماع إلى حل أي من مشكلات القطاع الصحي في غزة؟

في واقع الأمر الدكتور وزير الصحة كان حضوره بروح طيبة، ولكن للأسف أن ما يُعطى له من مجال للتحرك هو بسيط، وكما علمت أنه على سبيل المثال عندما قدم تم حل مشكلة النظافة، وتم عمل عدة لقاءات يُفهم منها استمرارية عمل كافة الموردين لشهرين أو ثلاثة، كذلك توصيل الأدوية لقطاع غزة، بحيث تكون الوزارة في غزة قادرة على الاستمرار خلال الفترة القادمة بالأشياء



الزميل محمد الحميدة يحاور النائب خميس النجار

النائب شهاب: مشروع قرار السلطة المرفوع للأمم المتحدة أسوأ من مشروع أوصلو

أكد النائب محمد شهاب أن مشروع قرار السلطة المرفوع للأمم المتحدة لا يمثل الشعب الفلسطيني، وقد تجاوز أهم الثوابت الوطنية وأفرغها من مضمونها الوطني. وطالب النائب شهاب في تصريح "للبرلمان" بضرورة محاسبة ومحكمة القائمين عليه، معتبرا أنه مشروع لتصفية القضية الفلسطينية، وأسوأ من مشروع أوصلو ذاته، ويتناقض كلياً مع اتفاق المصالحة الفلسطينية ويكبل الشعب باتفاقيات مذلة. وتابع: "وهو دلالة قاطعة على فشل خيار التفاوض مع الاحتلال للوصول إلى تسوية سياسية، ودلالة قاطعة على فشل وضعف من يتبنى ذلك الخيار، ويلهث وراء سراب وأوهام، وتهرب من استحقاقات المصالحة ومشاكل الواقع الفلسطيني". وشدد على ضرورة أن يكون تحررك حقيقي لوقف هذه المهازل والتصدي لسياسة المقامرة والإقصاء والاستفراد



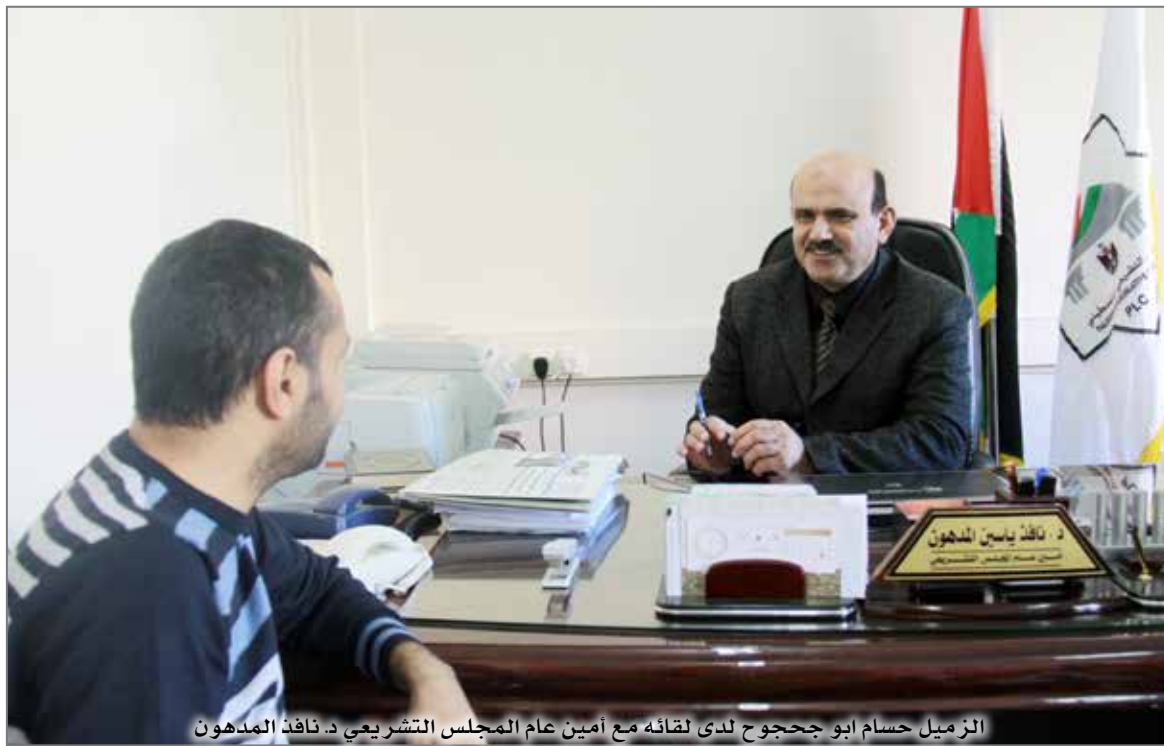
وقال: "بعد فشل المشروع سيكون ضغط الاحتلال أعظم، خاصة باتجاه تحريك مسار المفاوضات وإشغال الرأي العام، والدخول في دورة جديدة لمفاوضات عقيمة وعشبية ومذلة ومضيعة للوقت،

وتقديم تنازلات أكثر ورفع مستوى التعاون الأمني لإجهاض انتفاضة الشعب ومقاومته، وإنعاش الاحتلال وتمكينه من تحقيق أهدافه الاستيطانية لسنوات قادمة". ولفت إلى أن المشروع يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وهذا يعني التنازل عن ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ويتحدث عن مفاوضات تستند إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وليس على أساس هذه الحدود، باعتبارها خطأ للترسيم، ويفتح الباب لمشاريع "تبادل الأراضي" مما يعطي الفرصة للاحتلال لضم المستوطنات الكبرى وفرض الأمر الواقع في القدس والضفة الغربية، وقد يطال ذلك عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وهو يتجاهل حقنا المشروع في مقاومة الاحتلال بالطرق العسكرية من خلال حصر أساليب المقاومة في نمط المقاومة الشعبية السلمية فقط، وهو يسقط حق العودة لفلسطيني الشتات

بعد الاعتراف بحق "الاحتلال" في الوجود على ٧٨٪ من الأرض الفلسطينية، وهو يعني إلغاء الكثير من القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي أكدت على حق شعبنا في العودة وتقرير المصير، ومنها قرار (١٩٤) بشأن حق العودة والتعويض. وأشار النائب شهاب إلى أن مشروع القرار غفل عن ذكر القرارات الأممية التي تشجب سياسة الاحتلال وتبطل جميع إجراءاته وتصرفاته في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويذكر ترتيبات أمنية تشمل تواجد طرف ثالث، وتمديد المهلة الزمنية المقررة لإنهاء الاحتلال من عامين إلى ثلاثة أعوام، واستبدال الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعبارات تتحدث عن النية لهذا الاعتراف في المدى الزمني المقرر؛ يعني أن التنازل الجوهرية في موضوع القدس، قد دُفع مقدماً وكاملاً، فيما الحصول على الاعتراف ما زال مؤجلاً وعرضة للتسييس والتسويق.

لا تسقط بالتقادم

المدهون: الاحتلال ارتكب جرائم حرب وإبادة جماعية ضد شعبنا أكثر من مرة والانضمام لاتفاق روما بداية متأخرة للمعركة القانونية مع الاحتلال



الزميل حسام أبو جحجوح لدى لقائه مع أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون

أكد أمين عام المجلس التشريعي والخبير في القانون الدولي د. نافذ المدهون أن الاحتلال ارتكب ضد شعبنا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهي لا تسقط بالتقادم بمفهوم القانون الدولي، وأضاف في تصريح خاص "للبرلمان" أن ملاحقة الاحتلال بدأت قبل تقديم الطلب لمجلس الأمن، ولكن قبول فلسطين عضواً في محكمة الجنايات الدولية، وفي ميثاق روما سيسهل كثيراً تقديم دعاوى ضد الاحتلال، وخاصة أن جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية ارتكبت أكثر من مرة من قبل الاحتلال بحق شعبنا، مشيراً إلى أن هذا الانضمام لاتفاق روما بداية متأخرة للمعركة القانونية مع هذا الاحتلال.

ولفت إلى أنه حسب ميثاق روما في هذا الإطار الاصل اننا نرفع الدعاوى من قبل الدول ووزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية، ولكن تستطيع مؤسسات المجتمع المدني والافراد التعاون مع الدولة من أجل اتباع الاجراءات القانونية المنصوص عليها في ميثاق روما من أجل ضمان قبول هذه الدعاوى وفق للأصول القانونية". وحول وصول قادة الاحتلال لمحاكم دولية على جرائمهم خلال الأيام القادمة قال: "هناك احتمالين الأول هو أن ينجح الاحتلال والولايات المتحدة في تسييس هذه المحكمة، وبالتالي رفض قبول الطلب وهذا سيشكل ضربة خطيرة بحق المجتمع الدولي والقانون الدولي مما يزيد

بمحاسبة كل من شارك في هذه المخالفات الدستورية التي لا تنسجم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني". ولفت إلى أن أبو مازن كان يراهن على المفاوضات مع الاحتلال، وبالتالي عندما أصيب بخيمة أمل من أن الاحتلال رفض التفاوض معه في عقد أي تسوية دفع بأبو مازن بالتوقيع على ميثاق روما، وأشار إلى أن حالة اليأس التي يعيشها أبو مازن خلال هذه المرحلة بسبب رفض الاحتلال التفاوض مع شعبنا وفريقه. وبين أن طلب التقدم للانضمام لاتفاقية روما يجب ان يستكمل مجموعة من الاجراءات، التي من غير الواضح أن كانت السلطة قامت باستكمالها أم لا وفق الإجراءات السلمية لتقديم الطلب وقال: "هناك ضغط سياسي من قبل الولايات المتحدة والاحتلال الأمر الذي قد يؤخر قبول الطلب الى وقت آخر".

وحول ادعاء نتنياهو بان السلطة ليست دولة ولا يحق لها الانضمام لأي اتفاقيات دولية قال المدهون: "عملياً فإن فلسطين أصبحت دولة تحت الاحتلال بموجب قرارات الأمم المتحدة فحديث نتنياهو أن السلطة غير دولة غير دقيق، لكن تقديم الطلب في هذه المرحلة التي بها انحياز للمجتمع الدولي لمصلحة الاحتلال قد يشكل عائق أمام قبول هذا الطلب من الناحية السياسية، أما من الناحية القانونية والاجرائية فإذا ما استكملت السلطة الإجراءات فسيكون القبول موجوداً".

حسب القانون الاساسي الفلسطيني الانضمام الى الاتفاقيات الثنائية والدولية للمصادقة او الاعتماد او الانضمام ما لم تكن هذه الاتفاقيات عرضت على المجلس التشريعي وتم اقرارها المصادقة عليها وفقاً لأحكام القانون الاساسي. وحمل الجهة التي تقدم هذه الاتفاقيات دون عرضها على المجلس التشريعي المسؤولية الكاملة عن كافة الآثار القانونية والمادية المترتبة على هذه الاتفاقيات، وقال: "سيقوم شعبنا

من الدعاوى التي تدين الاحتلال، وهي موثقة وجاهزية وفقاً للمعايير الدولية، وبالتالي بالفعل ستكون هناك قضايا حقيقية وحراك حقيقي في المحكمة الجنائية الدولية ضد هذا الاحتلال وقادته وجنوده، وبطبيعة الحال سيؤثر ذلك على العمليات التي يقوم بها الاحتلال ضد أبناء شعبنا ويمس بشكل واضح صورة هذا الكيان في الساحة الدولية وسيؤثر بالفعل على مستقبل هذا الكيان". وأكد المدهون أنه لا يجوز للسلطة

الوضع الفلسطيني تآزماً، ويعطي للاحتلال الحق والدافعية لمزيد من الجرائم بحق أبناء شعبنا، من هنا تقع المسؤولية على الدول العربية وجامعة الدول العربية والمؤسسات والاتحادات الاقليمية من اجل منع حصول ذلك، أما الاحتمال الثاني وفق رؤية خبير القانون الدولي فهو أن يقبل الطلب وفي هذه الحالة كون تقديم الدعاوى لملاحقة الاحتلال خياراً مفتوحاً أمام السلطة الفلسطينية. وقال: "لدى الفلسطينيين العديد

التشريعي يؤكد أهمية دوره في تعزيز

نواب: التفاهات بين الأحزاب والفصائل لا يمكن أن تسمو على القانون، والقانون

أكد برلمانيون على الأهمية القصوى للمجلس التشريعي في تعزيز الحكم الرشيد، منوهين إلى أن الانقسام الفلسطيني، والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وتغول وتفرد السلطة التنفيذية في ممارساتها، والثقافة السياسية السائدة في فلسطين والقائمة على الانتماء الحزبي، كلها تعتبر عوامل ومعوقات وتحديات كبيرة أمام إرساء مفاهيم وقواعد الحكم الرشيد.

الجمهور عبر تبني قوانين تخدم احتياجات المجتمع مثال قانون ايجار العقارات وقانون معدل للأحوال المدنية بشأن مجهولي النسب، وقانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها، وقانون المعاملات الإلكترونية وتحديث التشريعات القديمة لتسهيل على المواطن.

لجنة الرقابة وحقوق الإنسان

من جهته تحدث النائب يحيى العبادسة حول دور لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة بالمجلس التشريعي في تعزيز الحكم الرشيد.

واستعرض النائب العبادسة مهام لجنته في الناحية المالية من خلال مراقبة ومتابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان عدم سوء استعمال المال العام من خلال القضايا المحالة إليها من المجلس ترسيخاً لمنهج المساءلة والمكاشفة.

وفي الناحية الإدارية من خلال مراقبة ومتابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان عدم سوء استخدام السلطة والمنصب ولبناء وتطبيق نظام مبني على الكفاءة وبموجب معايير ومقاييس محددة ومعلنة.

وفي جانب الحقوق والحريات العامة من خلال مراقبة ومتابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان سيادة القانون وتطبيقه المتكافئ وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات والمجتمع بشكل عام، وفي جانب التشريعات من خلال دراسة واقتراح مشاريع قوانين وأنظمة في مجال اختصاصها.

تعريف علمي

كما تطرق النائب العبادسة إلى تعريف الحكم الرشيد مبيناً أنه يعني إدارة موارد الدولة بنزاهة وشفافية لتحقيق مصلحة عموم المجتمع بطريقة خالية من الفساد، لافتاً إلى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP قد صنف معايير الحكم الرشيد إلى تسعة معايير رئيسية، الا اننا نري ان هناك حاجة ملحة لتكييف وتطوير هذه المعايير من بلد لآخر مراعاة للخصوصية الثقافية ومستوي التقدم لكل بلد، وهذه المعايير تتمثل في، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، التوافق، المساواة والعدالة، الفعالية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الاستراتيجية، والمشاركة.

كما استعرض النائب العبادسة وسائل الرقابة البرلمانية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد، مشيراً

وأكد النائب الغول أن المهام التشريعية والرقابية التي تضطلع بها اللجنة القانونية تساهم في توفير حاضنة ملائمة لنشأة مقومات الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال، لجم التجاوزات والحد من الفساد والانحرافات في السلطة التنفيذية وبالتالي المساهمة في تعزيز النزاهة ويلوح ذلك في تشريعات الفساد (ديوان الرقابة، الكسب غير المشروع، تعديل قانون العقوبات لجريمة النصب) كذلك تلقي التقارير الشهرية لديوان الرقابة المالية الإدارية والمالية وتوظيفها لممارسة الدور الرقابي للجنة.

والحيلولة دون التداخل بعمل السلطات والتدخل لحل إشكاليات تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، كما تتصدى اللجنة لمحاولات اغتصاب السلطة التنفيذية لصلاحيات التشريع مثال فرض

أو استجواب".

تحديات كبيرة

كما بين المستشار النائب الغول وجود تحديات أمام إرساء مفاهيم الحكم الرشيد في فلسطين.

أهمها تشردم البنية التشريعية الفلسطينية وتعدد المصادر التاريخية للتشريعات (عثماني، بريطاني، مصري، إسرائيلي، فلسطيني) يعيق جهود بسط سيادة القانون نظراً لتعارض النصوص تارة وتداخلها تارة أخرى ويشكل هذا التشردم بيئة مساندة للفسادين للتهرب من ثغرات القانون.

وإشكالية الانقسام الذي أدى إلى ترهل المؤسسات وتفشي التمييز وتعطيل البرلمان واضعاف القضاء واجهاض التعددية السياسية.

وتبني قيادات الفصائل لمبدأ (تغليب التوافق على سيادة القانون) كمنهج عمل مما أفضى للانحراف

نظم المجلس التشريعي الفلسطيني ندوة بعنوان دور المجلس التشريعي الفلسطيني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، وذلك في مقر المجلس بالتعاون مع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، بحضور عشرات الشخصيات والأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشأن العام.

وقدم كل من النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، يحيى العبادسة، وجمال نصار أوراق عمل حول دور المجلس في تعزيز مبدأ الحكم الرشيد خاصة في قطاع غزة.

دور اللجنة القانونية

النائب المستشار محمد فرج الغول تحدث عن العلاقة بين أسس الحكم الرشيد ومهام اللجنة القانونية قال "توصف العلاقة بين مهام اللجنة القانونية وأسس الحكم الرشيد بأنها علاقة تكاملية، علاقة

انتلافية، علاقة تفاعلية، ولا مبالغة بالقول أن ممارسة المهام المنوطة باللجنة القانونية سواء التشريعية أو الرقابية تُبلور بشكل غير مباشر بيئة مواتية وحاضنة ملائمة لإرساء مفاهيم الحكم الرشيد".

واعتبر النائب الغول أن وظيفة التشريع تعتبر ركيزة العمل البرلماني، وتختص اللجنة القانونية بالتحديد بالنظر في المقترحات المحالة إليها حول وضع مشاريع قوانين أو تعديلها أو إلغائها كذلك النظر في التشريعات اللازمة للتنظيم القضائي لدعم استقلالية السلطة القضائية وهذا الدور يساهم في إرساء مقومات الحكم الرشيد.

كما استعرض النائب

الغول دور الاختصاص الرقابي للجنة القانونية في تعزيز الحكم الرشيد من خلال تعزيز سيادة القانون قائلاً: "الهدف الرئيس من الرقابة التي تمارسها اللجنة القانونية تجاه المرافق العدلية يتمثل في ضمان سيادة القانون على الجميع دون استثناء وتنفيذ احكامه من قبل الجميع، وتمتلك اللجنة العديد من الأدوات لتحقيق هذه الغاية سواء عبر تلقي الشكاوى ضد ممارسات النيابة العامة أو تغول وزارة العدل على القضاء أو أية انحرافات في مرفق السلطة القضائية، كما تقوم اللجنة بتقديم تقارير تعرض للمناقشة في جلسة رسمية تؤكد من خلالها على تصويب ممارسات مخالفة للقانون شابت عمل جهة معينة وقد يتطور لممارسة اللجنة حقها بتوجيه سؤال برلماني



وزارات رسوم دون الرجوع للتشريعي.

وأيضاً من خلال تعزيز سيادة حكم القانون التأكيد من حسن تطبيق القانون ورصد أي انحراف أو تجاوز يهدد سيادة القانون وقد تجلّى ذلك مؤخراً بتأكيد اللجنة على أن التفاهات بين الأحزاب السياسية والفصائل لا يمكن أن تسمو على القانون، وأن القانون الأساسي والقوانين السارية هي الفيصل في حل الخلافات.

وتحقيق حاجيات الجمهور من خلال استقبال الجمهور والرد على استفساراتهم وتلقي الشكاوى والتفاعل الإيجابي

معها من خلال متابعة الشكاوى وتقديم الرد للمواطن كغذية راجعة، كذلك من خلال تلبية مطالبات

التشريعي وتقويض مبدأ سيادة القانون.

والانعكاس السلبي للاحتلال عبر تقويض المؤسسات باستهدافها بالتدمير وإضعاف الأجهزة الأمنية وتلف المستندات وضياعها وعطب البرامج الإلكترونية وبالتالي إضعاف الرقابة وتشتت عمل المؤسسة.

و تأثير الحصار وغياب الموازنات التشغيلية والرأسمالية واضطرار الإدارات إلى اللجوء لممارسات ارتجالية غير مقننة أحياناً قد تتعارض مع القانون لتسيير شؤونها واستمرارية سير المرفق العام.

وكذلك بيئة العمل المضطربة وغياب الاستقرار في ظل ظروف استثنائية بسبب تهديد الاحتلال بشن حروب وخطة طوارئ دائمة يحول دون وضع وتنفيذ خطة استراتيجية وبالتالي يعيق إرساء الحكم الرشيد.

دور الأساس والقوانين السارية هي الفصل في حل الخلافات وتحقيق حاجيات الجمهور

إلى أن ممارسة الرقابة البرلمانية تعتبر ضرورية لضمان عدم انحراف وتسلسل السلطة التنفيذية والإدارية وقيامها بالعمل وفق الأهداف السياسية العامة للدولة، كل ذلك جعل الدساتير تنظم طرق وإجراءات الرقابة البرلمانية، حيث تعتبر الأسئلة البرلمانية والاستجوابات وتشكيل لجان تقصي الحقائق وجلسات المناقشة والاستماع ومنح الثقة للحكومة أو حجبها عنها والمصادقة على الموازنة العامة للدولة أهم أدوات الرقابة البرلمانية. كما عدد النائب العباسية دور الأعمال التي قامت بها لجنته فسي تعزيز الحكم الرشيد وذكر



وكذلك دراسة الاتفاقيات المالية من معونات وقروض وغيرها التي توقعها السلطة التنفيذية مع الجهات الدولية والمحلية ورفع التوصيات للمجلس بشأنها، ودراسة النظام الضريبي المعمول به حالياً والمراسيم الضريبية، ورفع التوصيات للمجلس لإقرارها حسب الأصول.

ودراسة ومراجعة قانون سلطة النقد الفلسطينية والسياسات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية ورفع التوصيات للمجلس لإقرارها حسب الأصول، وختاماً النظر في الشكاوي المالية المحالة إليها ورفع التوصيات اللازمة بشأنها.

كما أوضح النائب نصار دور الموازنة العامة كأداة للتخطيط في تعزيز الحكم الرشيد قائلاً: "الموازنة العامة تعبر عما يتوقع حدوثه في المستقبل وكأنها خطة عمل مستقبلية، لذلك يطلق عليها أحياناً بالموازنة التخطيطية والتي تعرف على أنها "خطة مفصلة للحصول على الموارد المالية والموارد الأخرى المتاحة، واستخدامها خلال فترة زمنية محددة، وهي تمثل خطة مستقبلية معبراً عنها كمياً ورقمياً".

وتطرق نصار لدور الموازنة العامة كأداة للرقابة في تعزيز الحكم الرشيد، مؤكداً أن لجنته تتوفر لديها العديد من الوسائل التي تمكنها من الرقابة على الموازنة العامة ذكر منها إقرار الموازنة أو رفضها وما يندرج قبلها من دراسة لمشروع القانون واستدعاء الوزراء لمناقشتهم في موازنتهم الضريبة المندرجة ضمن الموازنة العامة، وإصدار تقرير لجنة الموازنة ومناقشته في جلسة المناقشة العامة، ومتابعة التقارير الربعية ومسودة الحساب الختامي ومقارنتهم بالأداء الفعلي للكشف عن أي انحراف ومساءلة المتسببين فيها، وكذلك الزيارات الرقابية وتلقي شكاوى المواطنين.

مستعرضاً دور لجنة الموازنة في إرساء دعائم ومعايير الحكم الرشيد من خلال استدعاء الوزراء ومناقشتهم في موازنتهم الضريبة وتقديم تقرير لجنة الموازنة حول مشروع القانون للمجلس، وعقد جلسة خاصة وعلنية لمناقشة القانون وإقراره.

وفي ختام ورقته أكد النائب نصار أن المهام المنوطة بلجنته تدعم بشكل مباشر في توطيد دعائم الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني من خلال دور اللجنة الفاعل فيما يتعلق بالموازنة العامة.

وتابع: "فالشفاافية تتحقق بالإفصاح عن مداوات الموازنة العامة ونشر الأعمال التحضيرية لها بالإعلام، والحرص على عدم حجب أي بنود سرية، كما تتيح اللجنة لوسائل الإعلام تغطية جلسة الموازنة السنوية ونشر تحليلاتها في صحيفة البرلمان ووسائل الإعلام الأخرى، ونشر القانون في الجريدة الرسمية".

خلال الرقابة البرلمانية على أداء المؤسسات الأمنية والعسكرية وترسيخ حكم القانون وممارسته من جانب المؤسسات العاملة في السلطة الوطنية. وقال النائب أبو راس أن اللجنة عملت على تحقيق عدة عوامل تحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع من خلال ضمان حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها دستورياً، وضمان الحقوق الفردية من إساءة استخدام السلطة، وإتاحة المجال لمبدأ المساءلة والمحاسبة من خلال خلق بيئة وإطار محاسبية سياسية، وإتاحة المجال للرقابة البرلمانية في إطارها الشامل لمراقبة الأنشطة للأجهزة الأمنية ومؤسسات الهيئات المحلية، وكذلك تطوير العمل المؤسساتي في الأجهزة الأمنية من خلال كوادرات مدربة ومؤهلة، وإيجاد آليات رقابية ذاتية مالية وإدارية في المؤسسات الأمنية والحكومية الأخرى، والمساهمة في إكساب الأجهزة الأمنية المصادقية والثقة.

ولفت إلى أن اللجنة استخدمت الأدوات الرقابية المتمثلة في جلسات الاستماع، الشكاوى، الزيارات الميدانية، وعقد ورش عمل متخصصة.

الموازنة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد

من جهته استعرض النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي دور لجنته في تعزيز الحكم الرشيد، موضحاً أن الموازنة العامة هي عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها عن سنة مالية مقبلة تعكس في مضمونها خطة الدولة وبرنامج الحكومة، ولفت أن الموازنة العامة في دورتها تتميز بعدة مراحل رئيسية هي مرحلة إعداد الموازنة، مرحلة الإقرار، مرحلة التنفيذ، مرحلة الرقابة على تنفيذ القانون.

موضحاً مهام لجنته المتمثلة في دراسة مشروع قانون الموازنة ورفع التوصيات بشأنه للمجلس لإقرارها. ودراسة مشروع الموازنة دراسة تفصيلية بما فيها الهيكل الوظيفي وسياسات التوظيف وتقديم، والتحقق من مدى انسجام الموازنة مع السياسة المالية للحكومة وبرنامجها المعلن أمام المجلس، ومتابعة ومراقبة تطبيق السلطة التنفيذية لبنود الموازنة المقررة من المجلس التشريعي.

وبناء مؤسسات أمنية تعمل في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وتطوير الحياة العامة، وتعمل اللجنة بشكل تكاملي مع لجان المجلس الأخرى لتثبيت هذه الرؤية والاستراتيجية في مجال الأمن والحكم المحلي من خلال دراسة وتقييم القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل الأمني، ودراسة الجوانب الأمنية للاتفاقات السياسية وانعكاسها على المجتمع الفلسطيني، ومراقبة أداء الأجهزة الأمنية في تنفيذ مهامها والتزامها بتنفيذ القانون وتطبيقه، وتقويم منظومة الجهاز الأمني ومدى فعاليته ضد المؤثرات الخارجية على الأمن الوطني، ووضع أسس للعمل الحزبي والتعاوني مع المنظمات غير الحكومية بما يضمن بناء المجتمع المدني.

وأوضح أن رؤية لجنة الداخلية والأمن ارتكزت على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، الإنساني والسياسي والتشريعي والقضائي، وهذا تطلب بناء استراتيجية لتحقيق الأمن بكافة مستوياته وأبعاده للحفاظ على الوطن والمواطن من خلال عقيدة أمنية سليمة تقوم على أسس مهنية واحترافية وهذا لن يتأتى إلا من خلال إيجاد إطار قانوني ينظم عمل الأجهزة الأمنية، من خلال قانون وهياكل الأذرع الأمنية والعسكرية، وتجهيز كفاءات بشرية قادرة على تنفيذ هذه الرؤية وتوفير الاحتياجات المادية اللازمة كالمقرات والمعدات وأنظمة التسليح والدعم اللوجستي.

وقد بين أن لجنته قامت خلال الفترة السابقة بإعداد رزمة من مشاريع القوانين التي تنظم عمل الأجهزة الأمنية التي أقرها المجلس التشريعي وهي الخدمة في قوى الأمن، والتأمين والمعاشات والمخابرات العامة والقضاء العسكري، إضافة إلى مجموعة القوانين المتعلقة بالحياة المدنية مثل قانون الجمعيات الأهلية والمجالس المحلية والانتخابات المحلية ومكافحة الكسب غير المشروع وغيرها من قوانين ناظمة للحياة العامة كالمروور والهيئات المحلية.

وبيّن أن لجنته هدفت من خلال العمل في هذه القوانين إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك ضمان تعزيز الحكم الرشيد ومبدأ المحاسبة السياسية من

الحكم الرشيد في إطار الرقابة البرلمانية، منها حالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني الذي أدى إلى تشرذم السلطات ما بين الضفة وغزة، والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ سبع سنوات متتالية وما نتج عنه من ممارسات مالية وإدارية للسلطة التنفيذية تخالف ما جاء في الأنظمة والقوانين، وتفرد وتفوق السلطة التنفيذية في ممارساتها بشكل مخالف للأنظمة والقوانين وعدم رغبة السلطة التنفيذية في كثير من الأحيان بقبول الرقابة البرلمانية عليهم، والثقافة السياسية السائدة والقائمة على الانتماء الفصائلي والحزبي والتي تمثل في كثير من الأحيان بيئة حاضنة وحامية للمخالفين، وكذلك ضعف ثقافة الحكم الرشيد وغياب وسائل قياس الإدارة الرشيدة.

وفي ختام كلمته أشار النائب العباسية إلى أن المهام المنوطة بلجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة تدعم بشكل مباشر في توطيد دعائم الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني من خلال قيام اللجنة بمراقبة ومتابعة أعمال السلطة التنفيذية ومؤسساتها لضمان عدم سوء استعمال المال العام وعدم سوء استخدام السلطة والمنصب وضمان سيادة القانون وتطبيقه المتكافئ على الجميع رئيساً ومروءساً، ومن ثم استخدام كافة الأساليب الرقابية ضد المخالفين، مما سيسهم بشكل فاعل في تعزيز الحكم الرشيد لا سيما في معياري سيادة القانون والمساءلة.

دور لجنة الداخلية والحكم المحلي في تعزيز الحكم الرشيد

من جهته لفت مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس النائب مروان أبو راس إلى أن عمل اللجنة يرتبط ارتباطاً عضوياً بمنظومة تشريعية تضمن أداء المؤسسات الأمنية باحترافية وشكل مقبول ونوعي لدى أفراد المجتمع، وكذلك على جانب الحكم المحلي فهي تسعى لتطوير أداء مجالس الحكم المحلي سواء كانت بلديات أم مجالس قروية، وتسعى اللجنة من خلال أدائها الرقابي إلى تطوير التشريعات التي تضمن حقوق المواطنين والحفاظ على الأمن



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق

الكهرباء... قاهرة الغزيين

أزمات القطاع أخذت بالتعمق أكثر فأكثر، وعلى رأس تلك الأزمات الكهرباء، انقطاع التيار الكهربائي بات أمراً لا يحتمل، وخاصة في الفترة الأخيرة التي تصل فيها مدة القطع لعشرين ساعة مقابل أربع ساعات وصل فقط. المواطن الفلسطيني في غزة يتمتع بقدرته هائلة على الصبر والتحمل، وعلى الرغم من ذلك لم يعد بمقدوره الصبر على هذه الأزمة أو حتى التعايش معها، وبالأحرى فقد سئم الناس هذا الأمر خاصة وأننا نحيا في ظل فصل الشتاء والبرد القارس، ومئات العائلات لا مأوى لها بفعل تدمير الاحتلال بيوتها أثناء العدوان الأخير على القطاع. لقد تجاوزت الأزمة الفترة الزمنية المتوقعة لإنائها، بل وتجاوزت كل الأبعاد لتصل لحياة المواطن البسيط، فكم من المنازل شتت فيها النيران جراء استخدام وسائل إضاءة ليست آمنة كالشموع، واسطوانات غاز الإضاءة، ومولدات الكهرباء، وغير ذلك من الوسائل الأخرى، وكم من أطفال قطاع غزة دفعوا حياتهم ثمناً جراء تلك الحرائق.

فمأساة عائلات أبو طير في خان يونس، وشيخ العيد برفح، وبشير في دير البلح، وظهير شرق غزة، نتيجة حرائق تسببت بها وسائل الإنارة البديلة للتيار الكهربائي وغيرها من العائلات كان آخرها عائلة الهليل بمخيم الشاطئ حيث فقدت العائلة طفلين شقيقين، كلها مآسي ماثلة في الأذهان، ولا تحصى من الذاكرة لقسوتها ومرارتها. هذه العائلات التي فقدت العديد من أبنائها واشتعلت أجساد أطفالهم الغضة لتحترق قلوب آبائهم وأمهاتهم قبل أن تحترق الأجساد الصغيرة والنفوس البريئة، ليس بوسعها أن تسامح كل من تخاذل في توفير الكهرباء، أو قصر في حل المشكلة، أو تأمر على غزة وأهلها، ليعيشوا هذه المأساة الخطيرة، التي لا يلوح في الأفق حلاً لها حتى الآن.

لم يعد المرء في حيرة من أمره حول الجهة التي تتحمل المسؤولية عن تلك المآسي، هل هو المواطن البسيط إذا كان مستهتراً، أم جهات أخرى كشركة الكهرباء، والحقيقة أن الحكومة هي من تتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى، إذ عليها تقع مهمة حماية المواطن، ومن مهامها العمل على توفير التيار الكهربائي بشكل منتظم، أو على الأقل إيجاد البدائل الآمنة في حال انقطاع التيار.

وعليها أي الحكومة الحالية المسارعة في البحث عن مصادر بديلة للتيار الكهربائي، غير شركة توليد الكهرباء اليتيمة في غزة، سواء عبر دول الجوار، أو من خلال مشروع الربط الثماني، حتى لا تبقى غزة تحت رحمة من لا يريد لها الرحمة، وحتى لا تستمر مشكلة أو معضلة الكهرباء بتشكيل عامل قهر للغزيين، فهي تقهر طالب العالم، وربة البيت، ورجل الأعمال، وصاحب المصنع والمواطنين كافة على حد سواء.

إن ضمير الشعب الفلسطيني ينادي اليوم حكومة الوفاق، ومن قبلها مؤسسة الرئاسة بالقول كفى مقاومة ومغامرة بمصير الأطفال في غزة، أن الأول لتوقف المهارات والخلافات السياسية ووضعها جانباً من أجل حياة أفضل لغزة وعائلات المناضلة، ولتتوحد الجهود لتخليص القطاع من أزماته، أو التخفيف منها ولو مؤقتاً. أعتقد أن الحكومة تستطيع أن تفعل شيء على صعيد تخفيف أزمة الكهرباء وغيرها من الأزمات لو أرادت، لأنها كلها أزمات ليست مستعصية على الحل بشكل قاطع، ولكنها بحاجة لقرارات سياسية فقط، وحينما تطل تداعيات الأزمات حياة الأطفال فيموتوا حرقاً فليس من المعقول أن تبقى الحكومة صامته حيال الأزمة بل ومتفرجة على الضحايا.

يجب أن يتحرك الجميع فضائل، وشخصيات، ومؤسسات لحمل الحكومة على القيام بمهامها فوراً، أو إجبارها على الرحيل قصراً وبشكل عاجل قبل أن تغرق بلادنا في مزيد من الظلم والظلمات.

الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة تصدر تقريرها السنوي



جانب من اجتماعات الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة

الأخير على قطاع غزة.

إلى ذلك فقد عملت الإدارة العامة على توطيد العلاقات مع المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام المختلفة من خلال الزيارات الميدانية التي أشرفت على تنفيذها الدائرة الإعلامية وطاقم العاملين بها حيث تم تنظيم زيارات لـ ١٩ مؤسسة إعلامية وفضائيات محلية وعربية ودولية، بالإضافة لقيام الدائرة بترتيب ٧٣ مقابلة صحفية وإذاعية وفضائية لرئاسة المجلس والنواب.

وأشار التقرير إلى أنه تم خلال العام المنصرم التغطية الإعلامية لجلسات المجلس التشريعي، وجولاته الرقابية على الوزارات والهيئات الحكومية، كما تم التنسيق مع وسائل الإعلام لتغطية أنشطة رئاسة المجلس ولجانه المختلفة والنواب كافة والأمانة العامة والإدارات.

وفي ذات السياق قامت دائرة البرتوكول والعلاقات العامة بالتنسيق والتيسير لعقد ١٥ جلسة عامة للمجلس التشريعي بالإضافة لعشرات جلسات الاستماع للوزراء والمسؤولين الحكوميين والتي

أصدرت الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالمجلس التشريعي تقريرها السنوي للعام المنصرم ٢٠١٤م، وقال مدير عام الإدارة أيمن أبو ليلة أن إدارته واكبت أنشطة المجلس التشريعي من خلال الدوائر المختلفة فيها، وقامت بالتغطية الصحفية اللازمة لاجتماعات لجان المجلس ولساته المختلفة على مدار العام.

وأضاف بأن الدائرة الإعلامية أصدرت خلال العام المذكور ٤٨ بياناً صحفياً و٢٢٨ تصريحاً خاصة برئاسة المجلس التشريعي والنواب، في حين أن عدد الأخبار التي وزعتها الدائرة الإعلامية بلغت ٤٠٠ خبراً صحفياً وتم تعميمها على مختلف وسائل الإعلام.

وأشار إلى أنه تم إصدار ٢٢ عدداً من صحيفة البرلمان من ضمنها عديدين إلكترونيين تم إصدارهما أثناء العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، بالإضافة لتنظيم عشرات اللقاءات الصحفية مع عدد من وسائل الإعلام حول دور وعمل المجلس التشريعي، كما أصدر ٢٢٨ تصريحاً صحفياً لرئاسة التشريعي والنواب والأمين العام خلال العدوان الصهيوني



رئاسة ونواب التشريعي خلال لقائهم مختير ووجهاء محافظة خانيونس